دلالات زيارة قريع للمملكة

تأكيد دور المملكة في الحفاظ على الثوابت العربية في فلسطين

العلاقة بين المملكة والسلطة الفلسطينية تقوم على الشفافية وتهدف لرفع معاناة الشعب الفلسطيني

خادم الحرمين خلال استقباله رئيس وزراء فلسطين

ولي العهد خلال اجتماعه مع عريقات

□ *القاهرة ـ مكتب الجزيرة ـ عثمان أنور:*

تعكس زيارة رئيس الوزراء الفلسطيني احمد قريع «ابو علاء» للمملكة العربية السعودية ومباحثاته مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد دلالات ومؤشرات مهمة تؤكد على عمق العلاقة بين المملكة والشعب الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية تتمثل هذه الدلالات في تأكيد الدور الكبير الذي تقدمه المملكة العربية السعودية ودعمها المستمر للسلطة الوطنية الفلسطينية حيث لا تتوانى المملكة العربية السعودية على تقديم الدعم والمشورة الدائمين للسلطة الوطنية الفلسطينية بشفافية وحرص كبيرين كما تحرص السلطة الفلسطينية في المقابل على اطلاع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وصاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد الامين والمسئولين كافة في المملكة على اخر تطورات الاوضاع في الاراضي المحتلة وما تشهده العملية السلمية من عقبات وذلك انطلاقا من تيقن الفلسطينيين بالدور الكبير للمملكة التي تمثل مع مصر جهوداً داعمة و مستمرة للقضية الفلسطينية ولتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة.

واستنادا إلى الشفافية والحرص في العلاقة بين المملكة العربية السعودية والسلطة الفلسطينية تاتي زيارة احمد قريع ابو علاء رئيس الوزراء الفلسطيني الى المملكة في اول زيارة له الى دولة خليجية منذ توليه مهام سلطته في شهر سبتمبر الماضي حيث بحث قريع مع خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الامين المستجدات على الساحة الفلسطينية والاوضاع الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون من جراء الممارسات الإسرائيلية الدموية تجاه الشعب الفلسطيني وتعنت شارون واستمراره في بناء الجدار العازل كما بحث قريع الاوضاع المالية الصعبة التي تواجهها السلطة الفلسطينية وسبل تحسين معيشة الفلسطينيين وكذلك الجهود التي تبذلها السلطة الفلسطينية لتطبيق خطة السلام الدولية التي تنص على وقف الاستيطان واقامة دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥ وهي الخطة المعروفة بخارطة الطريق.

مبادرات المملكة تجاه الفلسطينيين لا يمكن إنكارها

وتجاه زيارة قريع التي يرافقه فيها نبيل شعث وزير الخارجية وعبد الرحمن حمد وزير الاشغال العامة والمباحثات التي اجراها في المملكة يؤكد المراقبون على اهميتها ويصفونها بالخطوة الضرورية نظرا لمكانة المملكة وثقلها ومبادراتها المستمرة من اجل صالح الشعب الفلسطيني فصاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد صاحب مبادرة انشاء صندوق الانتفاضة والاقصى لدعم الفلسطينيين وهو ما اقرته قمة القاهرة كذلك مبادرة السلام التي اقترحها وتبنتها قمة بيروت لتكون مبادرة عربية للسلام فالمملكة هي المبادرة دوما بوضع اسس سليمة وصحيحة هدفها رفع المعاناة عن كاهل الشعب الفلسطيني وتحقيق الاستقرار والسلام للمنطقة بصفة عامة وفي هذا السياق يؤكد الدكتور نبيل شعث وزير الخارجية الفلسطيني في تصريحات له على الدور الكبير الذي تقدمه المملكة العربية السعودية لخدمة القضية الفلسطينية والجهود المستمرة لتحقيق السلام وبدء تنفيذ خارطة الطريق.

وغني عن القول ان العلاقات الثنائية التي تربط المملكة وفلسطين تتميز بالقوة وتعود لتاريخ طويل حيث كانت المملكة العربية السعودية من اوائل الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية منذ تاسيسها كما انها من اكثر الدول المساندة للقضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني لنيل الحرية والاستقلال وقامت المملكة العربية السعودية بتدعيم السلطة الفلسطينية منذ تاسيسها وحتى الآن وخاصة تدعيمها في قطاعات الصحة والتعليم والاسكان وبناء المؤسسات وقدمت معظم هذه المساعدات عبر البنك الدولي اضافة للمساعدات الطبية المقدمة لوزارة الصحة الفلسطينية وكذلك المساعدات الغذائية.

من جهة اخرى تاتي زيارة قريع والوفد المرافق له للمملكة العربية السعودية مواكبة لاحتفال السلطة الفلسطينية بالذكرى الـ ٣٩ لانطلاق الثورة الفلسطينية التي اكد الرئيس ياسر عرفات فيها ضرورة استئناف مفاوضات السلام وبدء تنفيذ خارطة الطريق تحت اشراف دولي بواسطة اللجنة الرباعية ومشاركة عربية كاملة وتحت رعاية الامم المتحدة ودعا عرفات الى وقف بناء الجدار الفاصل مؤكدا على تمسك الشعب الفلسطيني بوطنه وحقوقه الثابتة وهي التصريحات التي تنسجم مع تاكيدات المملكة المستمرة بالحفاظ على الحقوق العربية الثابته في الاراضي الفلسطينية.

لجنة لحماية حق اللاجئين

الفصل بين حق العودة والتعويض هو تآمر على القضية الفلسطينية

□ *فلسطين المحتلة ـ بلال أبو دقة:*

أصدرت فصائل فلسطينية بياناً أعلنت فيه تشكيل لجنة لحماية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة..

وقالت الفصائل (فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، جبهة النضال الشعبي، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) في بيان تلقت الجزيرة نسخة منه : باعتبار قضية اللاجئين الفلسطينيين، جوهر القضية الفلسطينية، وحق العودة هو حق تاريخي وجماعي، وهو حق ثابت وأساسي من حقوق الإنسان الفلسطيني، أكده الميثاق العالمي لإزالة كل أشكال التمييز العنصري، وبرتوكول عام ١٩٦٧ الخاص بوضع اللاجئين، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هو حق كفلته الأمم المتحدة بقرارها رقم ١٩٤، وأعادت التأكيد عليه أكثر من ١٢٥ مرة، إضافة إلى كونه من الحقوق الشخصية والطبيعية والشرعية، ولا يجوز فيه الإنابة أو التجزئة أو المقايضة أو التمييز، ولا تلغيه أية اتفاقيات أو مفاوضات تتناقض مع جوهر ومضمون هذا الحق..

وجاء في البيان: إن هذه فصائل تعتبر أن وحدة القضية الفلسطينية، تنبع من وحدة الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، بشأن حق العودة في مواجهة مشاريع التوطين والدمج والتشتيت والتهجير والتعويض.. وأكد البيان: على أن الفصل بين حق العودة والتعويض، إنما هو التآمر والالتفاف على قضية الشعب الفلسطيني وعلى حقوقه التاريخية، كون حق العودة مرتبط عضوياً بحق التعويض، لما لحق بالفلسطينيين من قهر وإجحاف وطرد، قام به العدو الصهيوني والاستيلاء على أملاكهم واستغلالها والتصرف بها، وحرمانهم من استثمار ثرواتهم وأملاكهم منذ نكبة عام ١٩٤٨..

وعليه يقول بيان الفصائل الفلسطينية : أسوة بالتجمعات الفلسطينية في الداخل والخارج، ومن أجل الدفاع عن هذا الحق، وتوعية الجماهير الفلسطينية والالتزام به، فإننا كفلسطينيين، نشرع بتشكيل لجان تعمل على أساس حق العودة كحق مقدس لا يحق لأي كان التصرف به وتجاوز تاريخيته وشرعيته والمساس به.

وكانت المرجعيات الإسلامية في فلسطين أكدت مؤخرا على أنّ عودة اللاجئين والنازحين والمهجرين إلى مدنهم وقراهم وبيوتهم وممتلكاتهم التي هُجّروا منها في فلسطين عام ١٩٤٨، هو حق شرعي وتاريخي لا يسقط بالتقادم..

وقالت رابطة علماء فلسطين في فتوى شرعية تلقت الجزيرة نسخة منها : إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية وأساسها وأبرز مظاهرها، وتقف على قدم المساواة في الأهمية مع قضية القدس والأرض التي هي وقف إسلامي لجميع المسلمين..وأضافت في بيانها: إن الحكم الشرعي في أي اتفاقية أو معاهدة (مثل اتفاقية جنيف) لا يحقق العودة الكاملة غير المشروطة للاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم وبيوتهم وممتلكاتهم التي أخرجوا منها باطل شرعاً، وغير ملزم للشعب الفلسطيني وأمتينا العربية والإسلامية وأجيالها المتعاقبة، سواء أكان ذلك بالتعويض بدلاً عن حق العودة أو التوطين أو التأجيل أو العودة الجزئية أو الفردية تحت عنوان جمع شمل العائلات أو الاستعاضة عنها بالعودة إلى الضفة وغزة..وقالت الفتوى : إن التعويض هو حق للاجئين الفلسطينيين وذلك عوضا عن تشريدهم وعن معاناتهم مادياً ومعنوياً خلال ما يزيد عن نصف قرن من الزمان، وهذا التعويض ليس بديلاً بأي حال عن حق العودة، ولذا تقول الفتوى: فإنّ القبول بالتعويض بدلاً عن حق العودة حرام شرعاً، وكل من يرضى بالتعويض بدلاً عن حق العودة يعتبر بائعاً لوطنه وسيجني خزياً وندامة في الدنيا والآخرة..

وكذا قالت رابطة علماء فلسطين: إن حق العودة هو حق أساسي من حقوق الإنسان، كفلته الشرائع السماوية والمواثيق العالمية، كما أنه حق غير قابل للتصرف، ولا يسقط بالتقادم ومع مرور الزمن، وهو نابع من حق الملكية الخاصة التي لا تزول بالاعتداء أو الاحتلال، ولا يجوز النيابة أو التفويض أو التنازل عنه في إطار أي اتفاق أو معاهدة، وهو لا يسقط أو يتأثر بإقامة دولة فلسطينية..

وأضافت رابطة علماء فلسطين في بيانها: إن حق العودة هو حق متوارث، يتوارثه الأحفاد والأبناء عن الآباء والأجداد..

وأكدت الرابطة في فتواها: أنّ تحرير فلسطين والقدس الشريف، وإعادة ملايين اللاجئين، لا يتم إلا عن طريق الجهاد والمقاومة.. فالجهاد ماض إلى يوم القيامة، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل..

وكان الشيّخ عكرمة صبري المفتي العام في الديار الفلسطينية قال في فتوى سابقة تلقت الجزيرة نسخة منها:إن التنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين حرام شرعا..

■■■

شارون يواصل شن حربه الأبدية ضد عرب النقب

□ *النقب ـ بلال أبو دقة:*

هدمت الجرافات الاسرائيلية (١١ منزلا) لمواطنين عرب في قرية قطانات في النقب (وهي إحدى القرى الـ ٤٥ غير المعترف بها من قبل اسرائيل)؛ وذلك بعد أن فرضت قوات الاحتلال منذ ساعات صباح أمس (الاثنين) طوقا محكما على القرية مانعة الأهالي من دخولها.

وقال بيان صادر عن (لجنة الأربعين) للقرى غير المعترف بها تلقت الجزيرة نسخة منه: إن جرافات شارون هدمت أحد عشر منزلا في القرية؛ في حين حاول الأهالي التصدي لهذه القوات ومنعها من مواصلة عمليات الهدم.وأفادت اللجنة أن مواجهات وقعت بين السكان والشرطة التي هدمت فجر أمس مسجداً يؤمه الناس في منطقة الزعرورة في بلدة إكسيفة العربية.

وفي هذا الصدد قال المركز الميداني لمنتدى (معا) الإسرائيلي: إمعاناً في الإساءة وإذلال سكان المنطقة تقوم الشرطة الإسرائيلية بهدم هذه المنازل التي تأوي عشرات العائلات في هذا الوقت تحديدا من السنة لتلقي بهم الى العراء تحت المطر والبرد القارس.

وتساءل المركز في بيان له: أين أخلاقيات السياسة الاسرائيلية؟! مشيرا الى ان قرار هدم مسجد يؤمه السكان لتأدية الفرائض الدينية؛ إنما يؤكد فقط على همجية وعنصرية هذه السياسة مهما تبجحوا باعتذارات للمواطنين العرب على ما لحق بهم من ظلم وتعسف منذ قيام هذه الدولة.

هذا ويُستدل من معلومات كُشف عنها بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠٣ ان رئيس الحكومة الاسرائيلية اريئيل شارون يواصل شن حربه الأبدية ضد عرب النقب للاستيلاء على اراضيهم وهدم منازلهم وتشريدهم من ديارهم، بزعم أن الأرض التي يقيمون عليها هي اراض تابعة للدولة..!!

فبعد ان سن الكثير من القوانين على مدار سنوات عضويته في الكنيست وفي الحكومات السابقة، لسرقة أراضي عرب النقب، صادق الشهر الماضي على إقامة وحدة أخرى لمحاربة وجود عرب النقب على أراضيهم، ستنضم الى الدوريات الخضراء، ودوريات التنظيم التي تديرها وزارة الداخلية ودائرة أراضي اسرائيل، وغيرها من الوحدات المكرسة لمحاربة الوجود العربي في النقب وغيره.

في سباق مع محكمة الجرائم الدولية

حكومة شارون تفرض وقائع جديدة على الأرض

□ *فلسطين المحتلة – بلال أبودقة:*

دعا صباح يوم السبت الرئيس الإسرائيلي «موشيه كتساف» إلى الإعلان عن جدار الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ «مشروعاً وطنياً» يلتف حوله كافة الإسرائيليين، وتوظيف جميع الطاقات والموارد الضرورية من اجل التعجيل بإقامته..!!

وقال الرئيس الإسرائيلي في سياق تصريحات إذاعية أدلى بها صباح السبت رصدتها «الجزيرة»: إن الحديث لا يجري عن مسالة سياسية أو حدود سياسية، زاعما انه سيتم نقل خط الحدود بعد التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين حسب الخط الذي سيتفق عليه..

وتاتي تصريحات الرئيس الإسرائيلي هذه في سياق مع محكمة الجرائم الدولية في لاهاي، التي قررت الأمم المتحدة نقل ملف الجدار إليها، بناء على طلب الكتلة العربية في الأمم المتحدة.

وكانت صحيفة معاريف الإسرائيلية قد ذكرت في عددها الصادر يوم الأربعاء الماضي أن إسرائيل ستبدأ خلال عدة أيام، حملة مكثفة لترسيم مسار جدار الفصل العنصري، وفرض حقائق جديدة على الأرض.

وحسب المصادر الإسرائيلية سيتم خلال الأيام القريبة، تجنيد عدد كبير من الجرافات والمساحين وطواقم العمل لترسيم ما تبقى من الجدار وتجريف الأراضي، تمهيدا لبدء العمل، علما أن نائب رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي كان قد أعلن يوم الجمعة الماضي أن العمل في بناء الجدار سينتهي في نهاية العام ٢٠٠٥.

وفي هذا الصدد قالت تقارير إسرائيلية: إن حكومة أريئيل شارون قررت في أعقاب قرار الأمم المتحدة الخاص بتحويل ملف الجدار العنصري إلى محكمة جرائم الحرب الدولية في لاهاي، انتهاج سياسة فرض الحقائق على الأرض، قبل بدء مناقشة القضية في المحكمة الدولية، وفي ضوء تزايد الانتقادات الدولية لإسرائيل على خلفية تنكرها لقرارات الشرعية الدولية ومواصلتها العمل في بناء هذا الجدار الذي سيستولي على عشرات آلاف الدونمات من الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، ويحاصر عشرات الآف الفلسطينيين داخل غيتوات أسمنتية محاطة بالجدر وبالأسلاك الشائكة أقيمت عليها بوابات حديدية يدخلها الفلسطينيون بتصاريح خاصة وحسب مزاج الجنود الإسرائيليين.

وأضافت المصادر الإسرائيلية أن قرار تسريع العمل في الجدار وفرض الحقائق على الأرض، لا يعني تغيير المسار الذي اقرته الحكومة في تشرين أول/ أكتوبر الماضي، وانما تقرر تغيير طريقة العمل، بحيث سيبدأ العمل في آن واحد، في كل المقاطع المتبقية من الجدار لإنجاز اكثر ما يمكن منه قبل بدء مناقشة الملف في المحكمة الدولية.

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة اقرّت مؤخرا إحالة قضية الجدار الفاصل إلى المحكمة الدولية في لاهاي.. للفصل فيما إذا كانت إسرائيل ملزمة قانونا بهدم الجدار العنصري الفاصل الذي تبنيه في الضفة الغربية منذ خمسة عشر شهرا.

وصوتت ٩٠ دولة لصالح القرار الذي تقدمت به الدول العربية، بينما عارضته ثماني دول، من بينها إسرائيل والولايات المتحدة.. وامتنعت ٧٤ دولة عن التصويت، بينها دول الاتحاد الأوروبي.ومن شان إبداء المحكمة الدولية رأيها في القضية أن يزيد من الضغوط الدبلوماسية على إسرائيل، ولرأي المحكمة ثقل قانوني اكبر من قرار الجمعية العامة غير الملزم.

مظاهرات فلسطينية قرب الجدار الفاصل

ويقول القرار الدولي الجديد الذي ترعاه ٢٧ دولة إن الجدار ينتهك حدود خط الهدنة لعام ١٩٤٩ لانه يخترق أراضي الضفة ويضم فعليا مساحات كبيرة من الأراضي..ويطالب قرار الجمعية العامة محكمة العدل الدولية بتقديم مشورة على وجه السرعة فيما يتعلق بالسؤال التالي: ما هي التبعات القانونية المترتبة على إقامة الجدار الذي تبنيه إسرائيل..؟؟ والذي ورد وصفه في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، مع الوضع في الاعتبار قواعد ومبادئ القانون الدولي بما في ذلك معاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

سيتم الانتهاء من بناء الجدار كلياً حتى نهاية العام ٢٠٠٥

هذا ويستدل من معطيات كشف عنها نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي اللواء «جابي اشكنازي» أمام اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية والأمن، أن التكاليف الإجمالية لبناء جدار الفصل العنصري الذي تقيمه إسرائيل على أراضي الضفة الغربية المحتلة، ستصل إلى «٨,٥ مليارات شيكل»، أي ما يعادل «أكثر من ملياري دولار أمريكي».

وأكد «جابي اشكنازي» أنه تم حتى وقت قريب صرف «١,٢٧ مليار شيكل» منها، فيما سيصرف خلال العام المقبل مبلغ «٦٠٠ مليون شيكل».

وحسب نائب رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي يتوقع أن يتم الانتهاء من بناء الجدار بشكل كلي، حتى نهاية العام ٢٠٠٥، مضيفا انه تم حتى وقت قريب بناء « ١٤٦ كلم» وحسب المخطط الإسرائيلي سيبلغ طول جدار الفصل العنصري « ٧٢٨ كلم » تمتد من غور الأردن وحتى جبال الخليل، من بينها « ١٠٦ كلم » تحيط بالمستوطنات.

وحسب ما قاله عضو الكنيست الإسرائيلي حاييم رامون من حزب العمل فإن «٣٧٣ كلم» من الجدار فقط تقوم على الخط الأخضر الفاصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين عام ١٩٦٧، أما مئات الكيلومترات الأخرى فقد أضيفت إلى الجدار بسبب قرار الحكومة توسيع الجدار ليضم المستوطنات الإسرائيلية بداخله..

الجدار يخلق كراهية وجوعاً ويؤدي لتهجير الفلسطينيين

وعلى صعيد متصل بالجدار العنصري الذي تقيمه إسرائيل منذ خمسة عشر شهرا اطلق جنود الاحتلال الإسرائيلي النار على نشطاء سلام إسرائيليين فاصابوا اثنين منهم، أحدهما حالته خطيرة والآخر متوسطة عندما حاولا اختراق الجدار الفاصل في منطقة «بيديا» شمال الضفة الغربية.. وكان المئات من نشطاء السلام فلسطينيين وممثلين عن منظمات دولية، قد تظاهروا في منطقة «بيديا» احتجاجاً على بناء الجدار الفاصل العنصري.

وزعم الجيش الإسرائيلي أن المتظاهرين بدأوا بقص أسلاك الجدار في المنطقة، رغم تحذيرات الجنود من مغبة مواصلة ما يقومون به.. وعندما رفض المتظاهرون الانصياع لأوامر الجنود أطلق الجنود النار على المتظاهرين.. وقال أحد النشطاء خلال المظاهرة: إنها تاتي احتجاجًا على بناء هذا الجدار الخانق والإرهابي الذي تبنيه الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية.. جدار يخلق كراهية وجوعاً، ويؤدي إلى تهجير الفلسطينيين.

تقديم مجرمي الجيش الإسرائيلي للعدالة

□ *فلسطين المحتلة – بلال أبو دقة:*

تظاهر، مساء يوم (السبت) الماضي ما بين (١٠٠ إلى ٢٠٠) ناشط من معسكر اليسار الإسرائيلي وعدد من منظمات حقوق الإنسان أمام وزارة الأمن (الدفاع) في تل أبيب. وردد المتظاهرون هتافات ضد الجيش الإسرائيلي، حاملين لافتات كتب عليها «مجرمو الجيش الإسرائيلي للعدالة» و«جدار بين دم ودم» و«طلقات افتتاح لحرب أهلية».

وقال أحد نشطاء السلام الإسرائيليين يدعى (يوآف هيس)، والذي أصيب زميله في مظاهرة يوم الخميس الماضي: لقد تم تجاوز الخطوط الحمراء والسوداء.. إن الجندي الذي أطلق النار على المتظاهرين الإسرائيليين، الذين لم يهددوا حياة أحد، نفذ أمرًا غير قانوني.. لا نية لدينا بالمرور على هذا الحادث مر الكرام.واعتقلت الشرطة الإسرائيلية سبعة من المتظاهرين وأغلقت الشوارع المؤدية للوزارة.

وقال منظمو المظاهرة: لن نسكت على الاعتداء الجسدي والمساس بحرية عمل الناشطين والمتظاهرين.. إن استمرار الاحتلال يؤثر بشكل مباشر على الطابع الديموقراطي للدولة وعلى المستوى الأخلاقي.وقالت مصادر إسرائيلية من موقع المظاهرة: إن الشرطة تتصرف بعنف وفظاظة.. إنها لم تتعامل بهذا الشكل حتى مع المستوطنين الذين تسببوا بإصابات لرجال الشرطة.. إنها شرطة غير حساسة وتعمل ضد من يصرخون احتجاجاً على عمل شاذ.

وأثار حادث إطلاق النار من قبل جنود الجيش الإسرائيلي على الناشط اليساري الإسرائيلي الذي أصيب بجروح بالغة خلال مظاهرة ضد الجدار الفاصل في منطقة (بيديا) عاصفة سياسية في إسرائيل.. ويدعى الناشط (غيل نعماتي ٢٢ عاما)؛ وأصيب بجروح بالغة ويرقد في المستشفى؛ وقد أجريت له عملية جراحية.

وأصيبت جراء إطلاق النار أيضا ناشطة سلام أمريكية بجروح طفيفة؛ بالإضافة إلى عدد من المتظاهرين الفلسطينيين الذين أصيبوا جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع

وادعت مصادر في الجيش الإسرائيلي أن مئات المتظاهرين قاموا بأعمال مخلة بالنظام وحاولوا قطع أسلاك الجدار الفاصل بهدف تخريبه، الأمر الذي دفع بالجنود لإطلاق طلقات تحذيرية في الهواء؛ ثم أطلقوا بعد ذلك الرصاص بين أرجل من كان في مقدمة المتظاهرين الغاضبين.

هذا ودعا الوزير الإسرائيلي المتطرف عوزي لنداو إلى دعم قوات الجيش الإسرائيلي بشكل كامل.. قائلا: إن ما تقوم به قوات الجيش ضد المتعاونين مع الإرهاب، هو دفاع عن مواطني دولة إسرائيل..!!

ومضى لنداو يقول: إن الهدف من إقامة الجدار الفاصل هو إنقاذ حياة مواطني دولة إسرائيل، وإن الذي يمس بالجدار فإنه يساعد الإرهاب ويمهد الطريق (للانتحاريين) إلى ضربنا من الداخل.

وقال رئيس كتلة «هئيحود هليئومي» اليهودية المتطرفة في أعقاب إصابة ناشطي السلام الإسرائيلي والأمريكية: إننا نشد على أيدي الجيش الإسرائيلي؛ ونطلب محاكمة البرابرة والمارقين على القانون لدفع تعويضات عن الأضرار التي ألحقوها بميزانية الدولة.

وفي المقابل قال عضو الكنيست (متان فيلنائي) من حزب العمل المعارض: إن إطلاق نار من قبل جنود الجيش على متظاهرين إسرائيليين هو بمثابة إشارة تحذير للديموقراطية الإسرائيلية، ويجب على الجيش استخلاص العبر وتجديد قواعد أوامر إطلاق النار.. إن الوزير لنداو الذي يعتبر المتظاهرين الذين يمسون بالجدار الفاصل متعاونين مع الإرهاب، يهدر دم المعارضة ويقربنا من جريمة الاغتيال السياسي القادمة.